

الصدر يخرج عن سرّب الحكومة مهددا بالبراءة منها

بعد «النصائح الأخوية» التيار الصدري يشهر إنذارا أخيرا لعادل عبدالمهدي



أثار إعلان مقتدى الصدر نهاية الحكومة العراقية وتهديده بالبراءة منها جدلا واسعا في الأوساط السياسية العراقية، فبينما يرى البعض في الخطوة أنها تأكيد هام على تصاعد الخلافات بين الصدر وقادة الحشد الشعبي، يعتبر البعض الآخر أنها لا تعدو أن تكون سوى محاولة جس نبض للرأي العام العراقي تمهيدا لتدخل إيراني من نوع جديد.

بغداد - أعلن زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر نهاية الحكومة العراقية، مهددا بإعلان البراءة منها إذا لم تتخذ "إجراءات قوية".

وقال مقتدى الصدر، في تغريدة على تويتر، الخميس إن "ذلك يعد إعلانا لنهاية الحكومة العراقية".

وأضاف "بعد ذلك تحولا من دولة يتحكم بها القانون إلى دولة الشغب"، مشيرا إلى أنه "إذا لم تتخذ الحكومة إجراءاتها بقوة فإني أعلن براءتي منها"، دون توضيح طبيعة الإجراءات.

وللمرة الثانية في غضون أيام قليلة، يتدخل رجل الدين الشيعي البارز، في السجل السياسي، ردا على خطوات يتخذها الجناح المقرب من إيران في قوات الحشد الشعبي.

وفي وقت سابق، وجّه الصدر 4 نقاط "نصائح أخوية" إلى عبدالمهدي، مشيرا إلى عدم رؤيته أي تقدم بمفك مكافحة الفساد.

مقتدى الصدر يتدخل في السجل السياسي، ردا على خطوات يتخذها الجناح المقرب من إيران في قوات الحشد الشعبي

ومثل الصدر، الصوت الشيعي الأهم، من بين المشككين بالفرضية التي تبناها الحشد الشعبي، بشأن تعرض مخازن السلاح التي يمتلكها إلى سلسلة تفجيرات، ووجه اتهامات لإسرائيل والولايات المتحدة بالمسؤولية عنها. وبينما شن قادة الحشد هجوما على الحكومة، مطالبين بإهاسا برد قوي على

الرياض تناقش مع بغداد استقرار أسواق النفط

الرياض - بحث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الخميس مع رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إرساء الاستقرار في أسواق النفط وافادت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" أن الأمير محمد بن سلمان أجرى اتصالا هاتفيا مع عبدالمهدي، تطرق إلى مناقشة العلاقات بين البلدين ووجه التعاون الثنائي، كما تم التأكيد على أهمية التنسيق المشترك بما يحقق الاستقرار في أسواق النفط. وتراجعت أسعار النفط قبل أيام، بعد بدء سريان رسوم استيراد جديدة فرضتها الولايات المتحدة والصين، مما أوجع المخاوف من وقوع المزيد من الضرر على النمو الاقتصادي العالمي والطلب على الخام.

ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن استمرار الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة سيؤثر على الاقتصاد العالمي ويسبب بصفة مباشرة اضطرابات في سوق النفط، وقد تستفيد منه إيران والصين.

وكانت المملكة العربية السعودية بصفتها أكبر منتج للنفط في العالم قد تعهدت بضمان توازن السوق على إثر القرار الأميركي القاضي بإلغاء الإعفاءات التي سمح بموجبها للمثاني دول بشراء النفط الإيراني.

وجاء هذا الإعلان السعودي ضمن جهود مواجهة أي اضطراب في إمدادات الخام والتي من شأنها أن تحدث خللا في تزويد سوق النفط العالمية مع بداية سريان القرار الأميركي.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح آنذاك إن الرياض ملتزمة بضمان "توازن" سوق النفط العالمية بعد القرار الأميركي.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية (واس) عن الفالح قوله "تؤكد المملكة العربية السعودية مجددا على مواصلة سياستها الراسخة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار بالأسواق في جميع الأوقات وعدم خروجها من نطاق التوازن".

وبحسب ما تشير إليه أرقام حديثة، فقد تراجعت العقود الأجلة لخام القياس العالمي "برنت" 59 سنتا ليتحدد سعر التسوية عند 58.66 دولار للبرميل، بعد أن انخفضت إلى 58.10 دولار خلال اليوم. وتشارك السعودية والعراق إضافة إلى كبار منتجي "أوبك" وآخرين مستقلين بقيادة روسيا، في اتفاق خفض إنتاج النفط بـ1.2 مليون برميل يوميا، بدأ تنفيذه مطلع 2019.

توسع دائرة الخلافات مع قادة الحشد الشعبي

بقرار المهندس، لكن الصدمة جاءت من الصدر بعد ساعات، حيث هدّد بإعلان براءته من الحكومة، إذا لم تتدخل. ولم تمر سوى ساعات على تهديد الصدر، حتى وزع مكتب رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض بيانا مقتضيا، نفى عبره صدور أي أوامر بتشكيل قوات جوية تابعة للحشد الشعبي.

ويقول ضد إن موقف الصدر "الذي صدر بعد ما أشجع بخصوص الضربة الإسرائيلية"، وتهديده الأخير برفع يده عن الحكومة، "في سياق رفض تشكيل قوة جوية خاصة بالحشد" يتشكك عن اختلاف بينه وبين بقية قادة الحشد.

وكان الفياض قد أعلن الشهر الماضي أن موقف المهندس بالتصعيد ضد الولايات المتحدة، لا يمثل الحكومة العراقية، ما كشف عن خلافات كبيرة داخل الحشد الشعبي.

وصدقت توقعات المراقبين بأن الحكومة لن تعلق على أوامر المهندس، رغم أنه يشغل منصبا كبيرا في هيئة الحشد الشعبي، التي تخضع وفقا للقانون إلى سلطات القائد العام للقوات المسلحة، وهو رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، ما دفع سياسيين إلى توجيه انتقادات لاذعة لرئيس الحكومة، متهمين إياه بالاختباء في هذه المواجهة.

واكتفى مكتب عبدالمهدي بتسريب وثيقة قديمة، تتضمن توجيهها للحشد الشعبي بعدم استحداث أي قوة جديدة، إلا بموافقة القائد العام للقوات المسلحة.

وقال سعدون محسن ضمد، وهو إعلامي وباحث عراقي بارز، إن "إصرار رئيس الوزراء على انتهاز إستراتيجية الصمت المطبق، رغم شدة الأزمات وخطورتها، يوحي لك بأنه سفير لدولة أجنبية وليس رئيس وزراء العراق". واحتفى أنصار الميليشيات العراقية

الشعبي وهي الخطة التي لم تعلن إيران عن تبنيها رسميا.

وكان أبو مهدي المهندس، المقرب من الحرس الثوري، قد أمر بتشكيل "مديرية قوة جوية خاصة بالحشد الشعبي"، ما شكل صدمة على المستوى السياسي.

وأصدر المهندس، بصفته نائبا لرئيس هيئة الحشد، أمرا بتشكيل مديرية القوة الجوية، التابعة للحشد الشعبي، وعين على رأسها صلاح مهدي حنوش، وهو ضابط سابق، انضم إلى فصائل عراقية موالية لإيران، وورد اسمه على قائمة التسمولين بالعقوبات المالية الأميركية منذ عدة أعوام.

وقاد قرار المهندس إلى طرح مخاوف على نطاق واسع، حيث قال أمير الكناني، وهو سياسي مقرب من الصدر، إن نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي جبر رئيس الحكومة إلى صدام، محذرا من سيناريو مشابه للوضع اليمني.

الاعتداءات الإسرائيلية المفترضة، حذر الصدر من "أي تصرف فريدي"، يورط الدولة العراقية في أزمة جديدة.

لكن هذا الموقف، لم يكن أشد موافق الصدر لإثارة لغضب إيران، إذ مثل اعتراضه على خطة إنشاء قوة جوية خاصة بالحشد الشعبي ضربة لجهودها في تحويل الحشد إلى قوة تفوق بإمكاناتها الجيش العراقي.

وقال مراقب سياسي لـ"العرب" إن علاقة الصدر بالفصائل الشيعية الموالية لإيران لم تكن جيدة يوما ما، مؤكدا أن ذلك لم ينعكس على علاقته بإيران.

وأضاف أن السجل المتكرر بين الصدر وبين خصومه الشيعية لا يقترب من الخطوط التي يشعر أن إيران قد وضعتها لسياستها في العراق. ويتسدد على أنه يمكن النظر إلى مواقف الصدر من خطة أبو مهدي المهندس لإنشاء قوة جوية تابعة للحشد

مهمات صعبة تعترض الحكومة السودانية الجديدة

الخرطوم - تواجه أول حكومة سودانية أعلن عنها بعد إسقاط الرئيس السوداني عمر البشير اختارا سياسيا واقتصاديا من قبل السودانيين الطامحين للارتقاء بوضع البلاد.

ويترقب السودانيون من حكومة الاقتصادي الرائد عبدالله حمدوك تغيرا ملموسا سواء في وضع بلادهم القلق أو في علاقة السودان مع المحيط الإقليمي والدولي وإخراج البلاد من قائمة الإرهاب التي وضعتها الولايات المتحدة.

وعبر مراقبون عن تفاؤل حذر بشأن الإنجازات المتوقعة لحكومة حمدوك، مؤكداً أن المهمة صعبة أمام رئيس الحكومة.

وأعلن رئيس وزراء السودان عبدالله حمدوك الخميس تشكيل أول حكومة منذ عزل الرئيس السابق عمر البشير في أبريل الماضي.

وستعمل الحكومة بموجب اتفاق لتقاسم السلطة مدته ثلاث سنوات تم توقيعها الشهر الماضي بين الجيش والأطراف المدنية وجماعات المعارضة.

وأعلن حمدوك أسماء 18 وزيرا وقال إنه سيعين اثنين آخرين في وقت لاحق.

وتضم حكومته 4 من النساء اللاتي رشحن قوى "إعلان الحرية والتغيير"، وفق الاتفاق السياسي والدستوري الموقع في 17 أغسطس الماضي.

وضمت 2 من العسكريين في وزارتي ذات طابع عسكري وأمني، هما وزارتا الدفاع والداخلية، رشحتهما المؤسسة العسكرية ممثلة في المجلس العسكري الانتقالي المحلول عقب توقيع الاتفاق.

مهمة في الانتقال بعيدا عن حكم البشير الذي استمر 30 عاما وعانى السودان خلاله من الصراعات الداخلية والعزلة الدولية والمشكلات الاقتصادية العميقة.

وكان إعلان تشكيل الحكومة تاجل بسبب مشاورات بشأن المناصب الوزارية.

وتبعت الموافقة على معظم الوزراء، الذين أعلنت أسماؤهم الجمعة وعدهم 18، في وقت سابق هذا الأسبوع وبينهم أربع نساء منهن أسماء عبدالله التي أصبحت أول امرأة تتولى وزارة الخارجية.

كما يشمل التشكيل الوزاري إبراهيم البدوي الخبير الاقتصادي السابق بالبنك الدولي الذي سيتولى وزارة المالية.

وسيكون مدني عباس مدني، وهو قيادي في التحالف المدني الذي تفاوض مع الجيش على الاتفاق الانتقالي، وزيرا للصناعة والتجارة.

وسيتولى الفريق أول جمال عمر، عضو المجلس العسكري الانتقالي، وزارة الدفاع.

ومن بين التحديات التي ستواجه حكومة حمدوك العثور على مصدر لتمويل فاتورة استيراد السلع الأساسية مثل الطحين والوقود والتي تقدر بالمليارات من الدولارات، وكذلك التفاوض على إزالة السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب وخفض مخصصات الجيش التي تستقطع ما يقدر بنحو 70 بالمئة من الميزانية.



احتجاجات على النظام الإيراني في برلين

ورغم أن قانون العقوبات الإيراني، بصيغته المعدلة في 2013، يحظر إعدام الجناة من الأطفال لفئات معينة من الجرائم، إلا أن المادة 91 من قانون العقوبات المعدل تسمح للقضاة باستخدام سلطتهم التقديرية.

القانونية وطالت في الكثير من الحالات من هم دون سن 18 سنة. ويحظر القانون الدولي بشدة استخدام الإعدام في جميع الحالات التي يكون فيها المتهم دون سن 18 عاما وقت ارتكاب الجريمة.

إيران في ألمانيا يوم الجمعة 6 سبتمبر 2019. وتندد الهيئات المعنية بحقوق الإنسان ومنها "هيومن رايتس ووتش" منذ سنوات بعقوبة الإعدام التي يفرضها النظام الإيراني ضمن تشريعاته

معارضون للنظام الإيراني يتظاهرون برقع لافتات كتب عليها "إيران-لا لعقوبة الإعدام" خلال وقفة احتجاجية أمام قاعة مدينة ووتس راتهاوس برلين. وتم تنظيم هذه الاحتجاجات لدى استقبال عمدة برلين عمدة طهران وسفير